المحاضرة الخامسة

نظام الحكم في حضارة ما بين النهرين

تتمثل أهم الأنظمة التي سادت تلك الفترة في أنظمة الحكم الدينية:

أ- نظام الحكم عند البابليين :

وزع الحكم في هذه الفترة بين الملك والكهنة والأشراف، سياسيا وإداريا وقضائيا.

* **التنظيم السياسي :** كان للكهنة الدور الكبير في إقناع الناس بضرورة طاعة الملك وأن الخارج عن حكمه سوف ينال غضب الآلهة وهذا ما جعل للكهنة الدور الكبير في التأثير على الملك وفي تعيينه وعزله أيضا. فكان الكهنة يؤثرون على الناس من خلال إقناعهم أيضا أن الملك لم يعد ممثل الإله في الأرض وأنه وجب استبداله.

***التنظيم الإداري:** كان للملك موظفين مركزيين و آخرين محليين، كما أن إدارة الأملاك والمعابد كانت من صلاحيات الملك والكهنة لذلك نجم عن هذا التقسيم ما يلي:

*** الإدارة المركزية والغير مركزية (المحلية) :**

الإدارة المركزية كان يرأسها الملك ويساعده مجموعة موظفين يشرف عليهم الوزير الأول الذي يدعى "إيساكو" ومهمتهم الأساسية تتمثل في جمع الضرائب.

أما الإدارة المحلية فيتولاها حكام الأقاليم الذين عينهم الملك ليعملوا تحت سلطته ورقابته ومن أجل منع حكام الأقاليم من التعسف أنشأ نظام التفتيش الفجائي والمستمر حيث يمر المفتشون على الأقاليم للتحقيق في شكاوي المتضررين.

***التنظيم القضائي:** كان الكهنة هم من يتولون القضاء تحت إشراف الملك الذي يتدخل في بعض القضايا، حيث وزع القضاء بين الكهنة والأعيان في عهد حمو رابي أما الملك فيبقى القاضي الأعلى الذي من حقه تفويض القضاء للحكام أو الاحتفاظ به.

كان الكهنة والأعيان قبل عهد الملك حمورابي يتولون القضاء في جميع المسائل خاصة الدينية ويتم ذلك في المعبد أما بعد مجيء حمورابي عمل على تقليص دورهم حيث اقتصرت سلطتهم القضائية على تلقي اليمين لطرفي الدعوى أو الشهود. لكن بعد انقضاء حكم حمو رابي عادوا من جديد، أما القضاة المدنيون فقد ظهروا قبل حمو رابي وانتشروا في عهده. وعرف نظام القضاء نوعين رئيسيين هما :

القضاء المفوض والقضاء المقيد، أين كان الملك يفوض القضاء للسلطات التالية:

حاكم المدينة، المجالس القضائية وقضاة المقاطعات.

أما في القضاء المعلق أو المقيد فكان الملك يحتفظ النظر في بعض القضايا والنزاعات بالقضاء لنفسه وهو ما يعرف بالقضاء المعلق كاحتفاظه بالنظر في بعض القضايا مثل قضايا المعاملة السيئة للرعايا.